الأمم المتحدة

A/62/417/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٢ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيدة تامار **تشيتانافا** (جورجيا)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال (انظر A/62/417، الفقرة ٢). واتُّخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ١٢ و ٣٣ المعقودتين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/62/SR.12 و 33).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/62/L.2 و A/C.2/62/L.57

٢ - في الجلسة ١٢ المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثل باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ''أزمة الديون الخارجية والتنمية'' (A/C.2/62/L.2) فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/62/417 و Add.1-3.

141207 141207 07-63727 (A)

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية التي تسلم بأن التمويل بديون يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

”**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

”**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

”**وإذ يساورها القلق** لأن العديد من البلدان النامية ما زالت تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم للوفاء بالتزاماتها إزاء خدمة ديونها الخارجية، مما ينعكس سلبا على تنميتها المستدامة، وذلك على الرغم من تحسن حالة الدين الخارجي لبعض البلدان النامية إلى حد ما؛

”**وإذ تسلم** بنجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وإذ يساورها القلق في الوقت نفسه لأن المبادرتين قد لا تتيحان موارد كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة ضمان أن يكون تخفيف عبء الديون مصدرا إضافيا للتمويل لا بديلا عن المصادر الأخرى،

”**وإذ تؤكد** أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعترضها صعوبات في بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة

بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن قلقها لأن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال ترزح تحت أعباء ديون ضخمة وعليها أن تتجنب تراكما جديدا لأعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة،

”**وإذ تشدد** على أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الديون في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية، وضرورة قيام البلدان بتوجيه الموارد المالية المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، عن طريق خفض الديون أو إلغائها على وجه الخصوص، نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية تلك القدرة في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وضرورة قيام البلدان بتوجيه الموارد المالية المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، عن طريق خفض الديون أو إلغائها على وجه الخصوص، نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**واقتناعا منها** بأن زيادة سبل النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية تسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، لأن التمويل بديون وتخفيف عبء الديون بإمكانهما أن يوفرا مصدرا مهما لرؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

”٣ - **تشدد أيضا** على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات عدم القدرة على تحمل الديون؛

”٤ - **تكرر التأكيد** على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر الكثير من العوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة مراعاة

الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتؤكد ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، ومع تسليمها، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما مسألة القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك عن التطورات المستجدة في الأسواق المالية، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، وأثرها على الاستقرار المالي في البلدان النامية، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

”٥ - **تؤكد** أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

”٦ - **تلاحظ** التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتدعو إلى تنفيذها بالكامل وفي الوقت المناسب وإلى توفير موارد إضافية لكفالة عدم تقليص القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية؛

”٧ - **تشدد**، في هذا الصدد، على أن تخفيف عبء الديون ليس بديلا عن مصادر التمويل الأخرى؛

”٨ - **تحث** الجهات المانحة على كفالة أن تكون التزاماتها إزاء المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكمّلة لتدفقات المعونة القائمة، وتشدد على أنه لا بد للجهات المانحة من تقديم تعويض كامل على أساس التقاسم المنصف للأعباء الناجمة عن التكاليف التي تتكبدها المؤسسات المالية ذات الصلة فيما يتعلق بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتعرب عن القلق إزاء بطء وتيرة الإنجاز في عملية تخفيف عبء الديون؛

”٩ - **تلاحظ مع القلق** أنه، على الرغم من التقدم الذي تحقق، لم تتمكن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من إدامة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض بشكل مسؤول وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم ديون يتعذر تحملها، بوسائل منها استخدام المنح والقروض التساهلية، وتسلم بالدور الهام للإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون، لكنها تدعو إلى مواصلة استعراض هذا الإطار، وتشجع على المشاركة الكاملة للحكومات المقترضة في صياغة وتكييف معايير القدرة على تحمل الديون مع الظروف الخاصة بها، مع ضمان الخضوع للمساءلة أمام الرأي العام والدخول في حوار مستنير؛

”١٠ - **تكرر تأكيد** دعوتها للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء مجمل الآثار المترتبة على إطار تعزيز قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي مزيد من الشفافية والموضوعية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات القطرية والتقييمات المؤسسية، وإلى تكثيف التعاون مع الشركاء الآخرين في التنمية والنظر في الأخذ بمنهجيات إضافية لإجراء تلك التقييمات، وتحيط علما بالكشف عن تقديرات أداء البلدان التي وضعتها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من هذا الإطار، وتدعو إلى إسماع صوت البلدان النامية وزيادة مشاركتها في إدارة مؤسسات بريتون وودز، لما لذلك من أهمية حاسمة في إيجاد إطار لتحليل التقييمات المؤسسية والقدرة على تحمل الديون يكون ذا فعالية أكبر ويخدم أهداف التنمية ؛

”١١ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها على بذل تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، وأن تهيئ بيئة محلية مؤاتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر على صعيد الاقتصاد الكلي وإيجاد أنظمة شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة وإشاعة مناخ تجاري سليم وبيئة استثمارية يمكن التنبؤ بها، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين من القطاعين الخاص والعام الذين لا يشاركون حتى الآن بالكامل في المبادرات المتعلقة بتخفيف عبء الديون إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير في إنجاز عملية تخفيف عبء الديون، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

”١٢ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تخدم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو إلى النظر في تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على المنح، وإلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية الرسمية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة ١٠٠ في المائة، والقيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلتها إلى حد كبير لفائدة البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك استكشاف آليات من أجل التصدي على نحو شامل لمشاكل ديون تلك البلدان؛

”١٣ - **تشجع** نادي باريس على أن يراعي، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل الديون في الأجل المتوسط، إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط لتخفيف عبء الديون مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عمليات إلغاء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

”١٤ - **تؤكد ضرورة** إيجاد حلول شاملة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تواجه أيضا أعباء ديون متزايدة لكنها تُستبعد من عمليتي المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الإنمائية، بما فيها الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية؛

”١٥ - **تلاحظ مع القلق** أن الإطار الحالي لتعزيز القدرة على تحمل الديون، المستخدم في تحليل حالة الديون الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل، يركز أساسا على ديناميكية الديون المتوسطة الأجل وليس ملائما لمعالجة المسائل المتعلقة بالقدرة المالية على الوفاء بالديون؛ وتدعو إلى تكملة هذا الإطار بأدوات أخرى ملائمة لتحليل تلك المسائل، وتشدد على ضرورة وضع نُهُج لتسوية الديون تركز بالأساس على القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل بدلا من الأهداف المتوسطة الأجل؛

”١٦ - **تلاحظ** أن البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بمبادرات تخفيف الدين القائمة تواجه أيضا قيودا خاصة في ما يتعلق بحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولذلك ينبغي أن تستفيد أكثر من المساعدة الإنمائية الرسمية؛

”١٧ - **تؤكد أيضا ضرورة** النظر، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، في إجراء تخفيف ملموس في عبء الديون التي تنوء بها البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو في إعادة هيكلة تلك الديون، فضلا عن استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها تلك البلدان معالجة شاملة، وتؤكد ضرورة تحقيق ذلك على نحو لا ينتقص من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

”١٨ - **تدعو** الدائنين والمدينين إلى أن يواصلوا، عند الاقتضاء، وعلى أساس التراضي، استكشاف سبل استخدام آليات مبتكرة من قبيل عمليات مبادلة الديون، ومنها عملية تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٩ - **تؤكد ضرورة** مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا، بطرق من بينها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على تلك البلدان للدائنين من القطاعين العام والخاص؛

”٢٠ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، آخذة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون في الاعتبار، وهو ما من شأنه أن يسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرة على تحمل الديون؛

”٢١ - **تلاحظ** الاضطرابات الحالية في الأسواق المالية المرتبطة بالمنتجات المالية غير الشفافة، وتعرب عن قلقها إزاء ما قد يترتب على تلك المنتجات من انعكاسات سلبية على الجهود الإنمائية للبلدان النامية، وتشدد على ضرورة توخي مزيد من الشفافية في تلك المنتجات المالية؛

”٢٢ - **تلاحظ** أن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تقوم بدور مهم في تقرير مدى قدرة البلدان على الاقتراض من الأسواق الدولية لرؤوس الأموال وتكاليف ذلك الاقتراض؛ كما أن الأحداث الأخيرة تبين أن تلك الوكالات قد تؤثر على الاستقرار المالي حتى عندما تقوم بتقدير صكوك الدين الخاصة، وتهيب، في هذا الصدد، بالمؤسسات المالية والمصرفية الدولية أن تزيد شفافية ومسؤولية آليات تقدير المخاطر، وتشدد على أنه ينبغي لتقييمات المخاطر التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة؛

”٢٣ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود لمساعدة البلدان النامية الخارجة من صراعات، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات إعادة التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

”٢٤ - **تهيب** بالجهات الدائنة أن تبدي المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية حتى تمكنها من التصدي لشواغلها المتعلقة بالديون؛

”٢٥ - **ترحب كذلك** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية على إدارة الأصول والخصوم المالية، وأن يعزز الإدارة الفعالة للديون باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

”٢٦ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة والجهات المعنية، بتكثيف التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون والقدرة على تحمل الديون؛

”٢٧ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها من أجل زيادة الدعم المالي لأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون والقدرة على تحمل الديون، ولا سيما للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

”٢٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

”٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

”٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند الفرعي المعنون أزمة الديون الخارجية والتنمية في إطار البند المعنون المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي.“

٣ - وفي الجلسة ٣٣ المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار عنوانه ”أزمة الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية“ (A/C.2/62/L.57)، مقدم من نائب رئيسة اللجنة، بيتر لو رو (جنوب أفريقيا)، بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.2.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قام نائب رئيسة اللجنة، بيتر لو رو (جنوب أفريقيا)، بتصويب مشروع القرار شفويا.

٦ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/62/L.57 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٩).

٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/62/SR.33).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.57، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.2 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٩ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل الديون المترتبة على البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(١)] التي تسلّم بأن التمويل بديون يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد مجددا أن كل بلد لا بد وأن يتحمل المسؤولة الرئيسية عن تنميته، وأن دور السياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، لا يمكن المبالغة في أهميته بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة إكمال الجهود الوطنية ببرامج عالمية داعمة وتدابير وسياسات ترمي إلى توسيع نطاق الفرص الإنمائية

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) انظر القرار ٦٠/١.

المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة التقيد بوضع زمام الأمور في أيدي جهات وطنية وضمان الاحترام للاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية تلك القدرة وأهمية فعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وضرورة قيام البلدان بتوجيه الموارد المالية المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، وبخاصة عن طريق خفض الديون أو إلغائها، نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أنه قد تم بفضل المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والجهات المانحة الثنائية التخفيف بصورة كبيرة من عبء الديون المترتبة على اثنين وعشرين من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي وصلت إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[٤]،

وإذ تلاحظ مع الارتياح تحسن حالة الديون الخارجية المترتبة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإن كان القلق يساورها بشأن وجود عدد من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تزال تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم لمشاكلها المتعلقة بالديون الخارجية، الأمر الذي يمكن أن يضر بالتنمية المستدامة فيها،

وإذ ترحب بما أدت إليه المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين من تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة إنفاقها على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، بما يتماشى وأولوياتها الوطنية وخططها الإنمائية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على أهمية التصدي للتحديات التي تعترض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تواجه صعوبات في بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن القلق لأن بعض تلك البلدان لا تزال ترزح تحت أعباء ديون ثقيلة،

---

(٤) من المتوقع أن يؤدي تخفيف عبء الديون بموجب هاتين المبادرتين إلى تخفيض أرصدة الديون المترتبة على ٢٩ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة القرار بنحو ٩٠ في المائة. "حالة تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين"، من إعداد موظفي المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي (آب/أغسطس ٢٠٠٦).

وعليها أن تتجنب الدخول من جديد في أعباء ديون لا يمكن تحملها بعد أن تصل إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المذكورة،

واقتناعا منها بأن زيادة سبل النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية تسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، لأن التمويل بالاقتراض وتخفيف عبء الديون بإمكانهما أن يساهما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

٣ - **تشدد أيضا** على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء الحالات التي يتعذر فيها تحمل الديون؛

٤ - **تكرر التأكيد** على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر الكثير من العوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتؤكد ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، ومع التسليم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما مسألة القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في شروط التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك عن تأثير التطورات المستجدة في الأسواق المالية، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

٥ - **تؤكد** أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع

(٥) A/62/151.

سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - **تلاحظ مع التقدير** التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتدعو إلى تنفيذهما بالكامل وفي الوقت المناسب وإلى توفير موارد إضافية لكفالة عدم تقليص القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية وتشدد على ضرورة مشاركة جميع الدائنين على قدم المساواة، بما في ذلك الدائنون من خارج نادي باريس والدائنون التجاريون؛

٧ - **تشدد**، في هذا الصدد، على أن تخفيف عبء الدين ليس بديلا عن مصادر التمويل الأخرى؛

٨ - **تحث** الجهات المانحة على كفالة أن تكون التزاماتها إزاء المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكمّلة لتدفقات المعونة القائمة، وتشدد على أنه لا بد للجهات المانحة من تقديم تعويض كامل على أساس التقاسم المنصف للأعباء الناجمة عن التكاليف التي تتكبدها المؤسسات المالية ذات الصلة فيما يتعلق بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتدعو إلى مواصلة تزويد البلدان بالدعم اللازم لإتمام عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، سواء الدائنة أو المدينة، على أن تفي بالتزاماتها في أسرع وقت ممكن بهدف إتمام عملية تخفيف عبء الدين؛

٩ - **تلاحظ مع القلق** أنه، على الرغم من التقدم الذي تحقق، لم تتمكن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من إدامة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض بشكل مسؤول وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم ديون يتعذر تحملها، بوسائل منها بناء القدرات في مجال إدارة الدين واستخدام المنح والقروض التساهلية، وتؤكد الدور الهام الذي يؤديه الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون فيما يتعلق بتوجيه القرارات المتصلة بالاقتراض والإقراض، وتشجع على مواصلة استعراض هذا الإطار، بمشاركة كاملة من الحكومات المقترضة، على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية؛

١٠ - **تشجع** على مواصلة النهوض بعملية تبادل المعلومات بصورة طوعية فيما بين جميع الجهات الدائنة والمقترضة بشأن عمليات الاقتراض والإقراض؛

١١ - **تكرر تأكيد دعوتها** للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء مجمل الآثار المترتبة على إطار تعزيز قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات القطرية والتقييمات المؤسسية، وتحيط علما بالكشف عن تقديرات أداء البلدان التي أعدتها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من الإطار المذكور؛

١٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، بوسائل من بينها استراتيجيات الحد من الفقر، وأن تهيئ بيئة محلية مؤاتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد أنظمة شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة وإشاعة مناخ تجاري سليم وبيئة استثمارية يمكن التنبؤ بها، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين من القطاعين الخاص والعام الذين لا يشاركون حتى الآن بالكامل في المبادرات المتعلقة بتخفيف عبء الدين إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بوسائل من بينها معاملة البلدان المدينة التي أبرمت اتفاقات مع الدائنين للتخفيف من عبء الديون بحيث يمكن احتمالها معاملة مماثلة قدر الإمكان، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١٣ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تخدم عملية القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، وإنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان في هذا الصدد على أن توجه الموارد التي أفرج عنها من خلال عمليات التخفيف من عبء الديون، وبخاصة من خلال إلغاء الديون وتخفيضها، إلى تحقيق تلك الأهداف؛

١٤ - **تدعو** إلى النظر في تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على المنح، وإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف والثنائية الرسمية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمستوفية للشروط، والقيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لفائدة البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك استكشاف آليات من أجل التصدي على نحو شامل لمشاكل ديون تلك البلدان؛

١٥ - **تشجع** نادي باريس على أن يراعي، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل الديون في الأجل المتوسط، إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط لتخفيف عبء الدين مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عمليات إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٦ - **تؤكد ضرورة** معالجة مشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل على نحو مؤثر، وتؤكد في هذا الصدد أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، باعتباره وسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ أن الإطار الحالي لتعزيز القدرة على تحمل الديون، المستخدم في تحليل حالة الديون الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل، يركز أساسا على ديناميات الديون المتوسطة الأجل؛

١٧ - **تلاحظ** أن عدة بلدان نامية قد تمكنت من خفض دينها العام الخارجي عن طريق زيادة إصدارات الدين المحلي، من أجل سداد الالتزامات المترتبة عليها بالعملات الأجنبية، وتدرك أنه على الرغم من أن هذا التحول في هيكل الدين يخفض كثيرا من مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بالتزامات الدين العام، فإن مستويات الدين المحلي يمكن أن تُوجِد تحديات أخرى بالنسبة لإدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتدعو إلى تعزيز القدرة على إدارة المستويات الجديدة للدين المحلي، محافظة على القدرة على تحمل مجمل الدين العام؛

١٨ - **تلاحظ أيضا** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بمبادرات تخفيف الدين القائمة تعاني أيضا من قيود خاصة في ما يتعلق بحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

١٩ - **تدعو** الجهات الدائنة والمدينة، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، على الاستمرار في استخدام آليات من قبيل مبادلة الديون من أجل التخفيف من عبء الديون المستحقة على البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل ديونها وغير المستوفية لشروط المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحيط علما بالمناقشات التي دارت في إطار نادي باريس بشأن اقتراح ''تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية''، وبتقييم النادي لذلك الاقتراح؛

٢٠ - **تؤكد ضرورة** مواصلة اتخاذ تدابير فعالة، يجبذ أن تكون في نطاق الأطر القائمة، من أجل معالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا، بطرق من بينها إلغاء الديون الثنائية

والمتعددة الأطراف المستحقة على تلك البلدان للدائنين من القطاعين العام والخاص على حد سواء؛

٢١ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، آخذة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون في الاعتبار، وهو ما من شأنه أن يسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرة على تحمل الديون؛

٢٢ - **تلاحظ** أن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تقوم بدور مهم في تقرير مدى قدرة البلدان على الاقتراض من الأسواق الدولية لرؤوس الأموال وتكاليف ذلك الاقتراض، وتهيب، في هذا الصدد، بالمؤسسات المالية والمصرفية الدولية أن تنظر في تعزيز شفافية آليات تقدير المخاطر، وتلاحظ أنه ينبغي لتقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن تيسيره من خلال توفير بيانات وتحليلات رفيعة الجودة؛

٢٣ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود لمساعدة البلدان النامية الخارجة من صراعات، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات إعادة التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٤ - **ترحب أيضا** بجهود الجهات الدائنة وتدعوها إلى أن تبدي المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، على أساس كل حالة على حدة، حتى تمكّنها من التصدي لشواغلها المتعلقة بالديون؛

٢٥ - **ترحب كذلك** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرة المؤسسية في البلدان النامية على إدارة الأصول والخصوم المالية، وأن يعزز إدارة الديون على نحو يكفل تحملها باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٢٦ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة والجهات المعنية، بمواصلة التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الدين؛

٢٧ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم المالي لأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الدين، وتشجع البلدان على إيجاد نظم لإدارة الدين تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة؛

٢٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية، واستعراضا للجهود المبذولة لبناء القدرة على إدارة الدين، ولا سيما تلك التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة؛

٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين بندا فرعيا بعنوان ''الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل الديون المترتبة على البلدان النامية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.